ESCWA

التوزيع : عـــام
E/ESCWA/STAT/85/WG.1/BP.2
٢٤ نوفمبر ١٩٨٥
Arabic
الاصل : بالعربية

LIBRARY

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الندوة الاقليمية حول التعدادات العامة
للسكان والمساكن في منطقة غربي آسيا
بغداد ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ــ ٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٥

احصاءات القوى العاملة في تعدادات السكان :
تجربة دول غربي آسيا

85-1301

المحتويات

	الصفحة
أولا- بعض النقاط المنهجية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي	١
١- مفهوم النشاط الاقتصادي	١
٢- طرق قياس النشاط الاقتصادي	٣
ثانيا- تجربة دول غربي آسيا	٥
١- الاسئلة المتعلقة بالخصائص الاقتصادية	٥
٢- فترات الاسناد الزمني والفئات العمرية المشمولة	٥
٣- توزيعات القوى البشرية	١٠
٤- الحالة العملية	١٥
٥- المهنة	١٨
٦- قطاع النشاط	١٨
٧- العاملون في الخارج	١٨
ثالثا- اقتراحات الدراسة	٢١
١- في المنهجية	٢١
٢- في مضمون استمارة التعداد	٢٢
الخاتمة	٢٩
المراجع	٣٠

أولا: بعض النقاط المنهجية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي(١)

١- مفهوم النشاط الاقتصادي

تعرف منظمة العمل الدولية السكان الناشطين اقتصاديا بكونهم « كل الاشخاص من الجنسين الذين يمثلون عرض العمل من اجل انتاج البضائع و الخدمات الاقتصادية خلال فترة الاسناد الزمني التي وقع عليها الاختيار للاستقصاء ..... ومفهوم البضائع والخدمات الاقتصادية هو ذات المفهوم المعتمد في نظام الامم المتحدة للحسابات الوطنية » (منظمة العمل الدولية ١٩٨٢ ص (٤). وعليه فان النشاط الاقتصادي يعني انتاج السلع الاقتصادية سواء كانت بضائع او خدمات .

ومن خلال مراجعة ادبيات الحسابات القومية بحسب نظام الامم المتحدة ، يتبين ان الدخل او الناتج المحلي هو «مجموع قيم الانتاج من السلع(البضائع والخدمات) الاقتصادية النهائية المستحصلة في الوطن خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة » (العاقل ، د ت ص ١٩)، اي ان الناتج المحلي هو مجموع قيم مجمل الانشطة الاقتصادية، اي الانشطة التي يقصد بها الربح المادي «والهدف من تحديد المنفعة بالاعتبار الاقتصادي فقط هو اخراج العوامل الدينية او الاجتماعية او الخلقية من الاعتبار» (العاقل د ت، ص ٢٠).

ولقد وضع نظام الامم المتحدة للحسابات القومية قواعد يسترشد بها عند احتساب القيمة المضافة في مختلف الانشطة الاقتصادية . الا ان احتساب هذه القيمة في قطاع الزراعة يطرح العديد من الاشكاليات في الدول النامية، وخاصة بالنسبة لتحديد قيمة بعض السلع (بضائع وخدمات) المنتجة والمستهلكة من قبل الاسرة والتي لا تدخل السوق . فليس هنالك في مثل هذه الحالات من قواعد ضابطة تحدد ما الذي يجب احتسابه ضمن الانتاج الاجمالي وبالتالي ما الذي يتوجب اعتباره نشاطا اقتصاديا . وما الذي يتوجب اعتباره خدمة منزلية خارج النشاط الاقتصادي.

---

(١) ترتكز هذه المقدمة بشكل مسهب، على ما جاء في مقدمة دراسة اعدتها شعبة التنمية الاجتماعية والسكان في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، وهي بعنوان « القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية»(سلسلة الدراسات الفنية حول القوى العاملة (١)).

فعلى سبيل المثال اورد نظام الحسابات القومية التوجيهات التالية والخاصة بتقييم الانتاج للاستهلاك الذاتي «ان كل الانتاج من المنتجات الاولية (المنتجات الرئيسية لكل من الزراعة ، والصيد، الغابات، وقطع الاخشاب، المناجم، والمحاجر) يجب ان يدخل بصفة اساسية ضمن الانتاج الاجمالي سواء كان للاستهلاك الذاتي او للمقايضة او للبيع بالنقود . ومن المرغوب فيه ان يشتمل الانتاج الاجمالي على ما ياتي:(١) انتاج منتجي البضائع الاخرى التي تستهلك داخل منازلهم والتي ينتجوها ايضا للسوق (٢) تصنيع البضائع الاولية بواسطة منتجيها للحصول على سلع اخرى مثل الزبدة، الجبن، الدقيق، النبيذ، الزيت ، الملابس، الاثاث لاستهلاكهم الذاتي ، بالرغم من انهم ربما لن يبيعوا ايا من هذه المصنوعات » ويضيف نظام الحسابات القومية ايضا « هذا وقد تجد بعض الدول انه ليس من المهم ان يشمل الانتاج الاجمالي كل انواع الانتاج المذكورة سابقا . فبعض هذه الانشطة قد تساهم مساهمة ضئيلة في رفاهية كل مجموعات المجتمع الخاص بها، كما انها تواجه صعوبات واضحة في جمع البيانات المتعلقة بالانتاج والتكوين الرأسمالي » (الاكوا ١٩٧٧، ص ص ٧٤ - ٧٥).

ان عبارتي « ومن المرغوب فيه .....» و«قد تجد بعض الدول انه ليس من المهم ....» المذكورتان انفا تتركان حيزا كبيرا من المرونة بحيث يصعب التقاط الطريقة الحسابية التي يجب الاسترشاد بها[(١)] » . واذا ما كان بالامكان اهمال« قيمة الانتاج للاستهلاك الذاتي» دون ان يؤثر ذلك على حسابات الدخل القومي في بعض الاحيان (ولا نخال ان هذا الافتراض صحيح في حالة الدول النامية عموما) ، الا ان اسقاط هذه القيمة او تثبيتها يؤثر كثيرا على حجم وخصائص القوى العاملة وبالاخص بالنسبة لفئتي «النساء العاملات» و « مساعدي الاسرة دون اجر».

---

(١) ليس هنالك من اتفاق بين خبراء الحسابات القومية، حول طريقة معالجة قيمة الانتاج للاستهلاك الذاتي . ففي حين يحتسب معظمهم قيمة انتاج المواد الاولية سواءدخل السوق او لم يدخله، تتباين المواقف بالنسبة للانتاج التحويلي للسلع . فمنهم من يحتسبه شريطة ان يدخل السوق ومنهم من يعامله معاملة انتاج المواد الاولية. وعلى ضوء التعليمات المعتمدة تصنف المرأة التي تقوم بتصنيع الحليب الى زبدة وجبنة لاستهلاك الاسرة وكذلك التي تغزل الصوف لاولادها ، غير ناشطة اقتصاديا في الحالة الاولى و ناشطة اقتصاديا في الحالة الثانية.

ويهمنا هنا التوقف عند نقطتين رئيسيتين : الاولى وهي ان هذا المفهوم للنشاط الاقتصادي يرتبط، عبر نظام الحسابات القومية، بآلية السوق وعليه فان حجم الناشطين في ظل اقتصاديات الكفاف التي ما تزال تسود اجزاء كبيرة من اريافنا ، هو حكم منخفض نظرا لكون آلية السوق هي شبه غائبة في هذه المجتمعات . اما الملاحظة الرئيسية الثانية فهي ان هذا المفهوم للنشاط الاقتصادي يقصر عن قياس نشاط«المراة» و«مساعدي الاسرة»بشكل خاص، ذلك ان معظم هؤلاء يقومون اجمالا بانتاج تحويلي لسلع لا تدخل السوق، وبالتالي لا تدخل عمليا في احتساب الدخل القومي.

٢- <u>طرق قياس النشاط الاقتصادي</u>

لقد تطورت طرق قياس النشاط الاقتصادي مع الزمن لتصل الى طريقتين اساسيتين: الطريقة الاولى والتي ارتبطت تاريخيا بالمجتمعات الغربية المصنعة حيث تتسم علاقات العمل بالاستمرارية والانتظام، تتعلق بقياس النشاط الاقتصادي الحالي خلال فترة زمنية قصيرة عادة لا تتعدى الاسبوع. اما الطريقة الثانية فتتعلق بقياس النشاط الاقتصادي المعتاد ، اي النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، العام الفائت مثلا. ولقد كانت الحاجة ماسة لتطوير هذه الطريقة الاخيرة في البلدان النامية عامة وفي المناطق الريفية والقطاع الهامشي في الحضر خاصة، حيث تتسم علاقات العمل بالموسمية والتقطع[(١)] .

ولكلا الطريقتين مزاياها و عيوبها . فطريقة النشاط الاقتصادي الحالي تقيس الواقع بقدر كبير من الدقة حيثما تتسم علاقات العمل بالاستمرارية والانتظام، كما انها توفر البيانات التفصيلية لحجم وخصائص القوى العاملة (معدلات النشاط و التعطل حسب العمر والجنس ، التوزيع حسب المهن والنشاط الاقتصادي....الخ). غير انها بالمقابل تقصر عن قياس النشاط الاقتصادي المتسم بالموسمية و التقطع ، فهي تضخم حجم القوى العاملة اذا ما صادفت فترة الاسناد الزمني خلال موسم النشاط مثلا ، كما انها تخفض هذا الحجم اذا ما وقعت فترة الاسناد خارج الموسم. وفي هذه الحالات لا بد من اللجوء الى طريقة النشاط المعتاد التي تقيس الحجم المعتاد للقوى العاملة خلال العام المنصرم ، ولكن المؤشرات الاحصائية المستخرجة تضحى اقل دقة [(٢)].

---

(١)«ويمكن قياس السكان النشطين اقتصاديا على اساس نهج الوضع الجارى باستخدام فترة اسناد قصيرة،او على اساس نهج الوضع المعتاد باستخدام فترة اسناد اطول . والقياسات التي يتم الحصول عليها على اساس نهج الوضع الجاري وفترة الاسناد القصيرة تشكل '' السكان النشطين حاليا'' (القوى العاملة) في حين ان القياسات التي يتم الحصول عليها على اساس نهج الوضع المعتاد وفترة اسناد اطول تشكل '' السكان النشطين عادة '' « منظمة العمل الدولية ١٩٨٢ ص ٤١»

(٢)لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة :« منظمة العمل الدولية، ١٩٨٢ ص ٤١ - ٤٣»

ان ما يهمنا من سياق هذه الملاحظات المنهجية هو اولا توضيح مفهوم النشـــاط الاقتصادي المستخدم في جمع احصاءات القوى العاملة سواء من خلال التعدادات او المسوح بالعينة ، كما يهمنا ايضا لفت الانتباه الى ان هذا المفهوم يقصر عن قياس النشـــاط الاقتصادي بدقة و خاصة في المجتمعات الريفية في البلدان النامية وبالاخص نشـــاط « المرأة» «ومساعدي الاسرة دون اجر» ، وبالتالي لا بد من تطوير المفاهيم النظريـــة المستخدمة بالانطلاق من تجربة البلدان النامية في جمع احصاءاتها المتعلقة بالنشـــاط الاقتصادي.

غير ان عملية الاجتهاد هذه لبلورة مفاهيم نظرية جديدة تقيس واقع النشـــاط الاقتصادي بدقة في البلدان النامية، يجب ان لا تثنينا عن متابعة تطبيق المفاهيـــم الحالية طالما انها الوسيلة الوحيدة المتاحة في الوقت الحالي ، علما باننا نعتقـــد ان الاخطاء «الذاتية» في جمع البيانات ، اي اخطاء العداد والمشرف... .الخ، هي اهـــم بكثير من الاخطاء الموضوعية المرتبطة بالمفهوم النظري المستخدم.

ثانيا: تجربة دول غربي آسيا[١]

١- الاسئلة المتعلقة بالخصائص الاقتصادية

يبين الجدول ١ تكرار اسئلة الخصائص الاقتصادية حسب البلد و تاريخ اجراء التعداد. ويستفاد منه ان الاسئلة حول « (أ) توزيعات القوى البشرية (ب) الحالة العملية (ج) المهنة (د) النشاط الاقتصادي » قد طرحت في كل التعدادات تقريبا،كما ان الاسئلة حول « (أ) القطاع (حكومي - مختلط - خاص) (ب) اسم المنشأة» قد طرحت في حالات عدة وخاصة في التعدادات الحديثة.

وتجدر الاشارة الى ان الكويت في تعدادها الاخير و مصر قد دمجتا سؤالي توزيعات القوى البشرية والحالة العملية في سؤال واحد. كما ان سوريا في تعدادها الاخير قد طرحت اسئلة اضافية حول (أ) عدد ساعات العمل في يوم الاسناد الزمني (ب) عدد ايام العمل في اسبوع الاسناد (ج) عدد اشهر العمل في السنة السابقة للتعداد. وسنعود لاحقا الى كافة هذه النقاط بالتفصيل.

٢- فترات الاسناد الزمني والفئات العمرية المشمولة

من الملفت للنظر ان كافة فترات الاسناد الزمني قد ارتبطت بطريقة قياس النشاط الاقتصادي الحالي ولم تجر اية محاولة لجمع البيانات حول النشاط الاقتصادي المعتاد . و من المعلوم ان الامم المتحدة ، وكانت قد اوصت باعتماد طريقة قياس النشاط الاقتصادي الحالي من خلال تبني فترة اسناد قصيرة لا تتعدى الاسبوع في دورة تعدادات السبعينات (UN, 1969 p. 26)[١] ، عادت وعدلت توصيتها هذه في دورة تعدادات الثمانينات حيث ترك الخيار مفتوحا لتبني احدى طريقتي قياس النشاط الاقتصادي «الحالي» أو «المعتاد»أو كليهما معا (UN, 1980 p. 91)[٢].

١- يرتكز هذا الفصل على دراستين رئيسيتين . الاولى وكان قد اعدها قسم السكان في الاكوا وهي بعنوان « مسودة دراسة مقارنة لاستمارة تعدادات السكان و المساكن في دول غربي آسيا . الجزء الاول : تعدادات السكان».(د ت). والثانية كان قد اعدها الكاتب بعنوان « احصاءات القوى العاملة من واقع التعدادات السكانية مع اشارة خاصة لتجربة اقطار المشرق العربي ».(منظمة العمل العربية، دورة احصاءات القوى العاملة ، طنجة ١٢ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٣).

الجدول ١: تكرار اسئلة الخصائص الاقتصادية حسب البلد وتاريخ اجراء التعداد

البلد	توزيعات القوى البشرية	الحالة العملية	المهنة	النشاط الاقتصادي	القطاع	اسم المنشاة	مدة مزاولة المهنة	مكان العمل
الاردن ١٩٦١		×	×	×				
١٩٧٩	×	×	×	×		×		
الامارات العربية ١٩٧٥	×	×	×	×	×	×		
١٩٨٠	×	×	×	×	×	×	×	
البحرين ١٩٧١	×	×	×	×				
١٩٨١	×	×	×	×		×		×
سوريا ١٩٧٠(١)	×	×	×	×	×			
١٩٨١(٢)	×	×	×	×				
العراق ١٩٥٧		×	×	×				
١٩٧٧	×	×	×	(٣)	×	(٣)		
العربية السعودية ١٩٧٤	×	×	×	×				
قطر ١٩٧٠		×	×	×				
١٩٨٦*	×	×	×	×	×	×		
الكويت ١٩٧٥	×	×	×	×		×		
١٩٨٠	×	×	×	×		×	×	
١٩٨٥	(٤)	(٤)	×	×	(٥)	(٥)		
مصر ١٩٧٦	(٤)	(٤)	×	×	×	×	×	×
١٩٨٦*	(٤)	(٤)	×	×	×	×	×	×
اليمن الديموقراطي ١٩٧٣		×	×	×				
اليمن الشمالي ١٩٧٥	×	×	×	×				
١٩٨٦* (١)	×	×	×	×				

المصدر: ملفات «الاسكوا».

* معلومات مستقاة من مشروع الاستمارة ·

(١) طرح سؤال اضافي حول المهنة الثانوية ·

(٢) طرحت الاسئلة الاضافية التالية: (أ) عدد ساعات العمل في يوم الاسناد الزمني · (ب) عدد ايام العمل في اسبوع الاسناد (ج) عدد اشهر العمل في السنة السابقة للتعداد(لغير المشتغلين ، والمتعطلين) و«مكان مزاولة العمل» (منشأة غير ذلك)·

(٣) تم دمج السؤال عن «اسم المنشأة» مع السؤال عن «النشاط الاقتصادي» ·

(٤) تم دمج السؤال عن « توزيعات القوى البشرية» « مع السؤال « عن الحالة العملية» ·

(٥) تم دمج السؤال عن «القطاع» مع السؤال عن «اسم المنشأة»·

وتجدر الاشارة ايضا الى ان اجتماع الخبراء حول تقنيات التعداد في دول غربي اسيا (١٩٧٧)،كان قد راى ان«تحديد فترة الاسناد الزمني باسبوع لا يتلاءم مع حاجات دول المنطقة، و خاصة حيث يغلب العمل الموسمي وعليه فقد اوصي باعتماد مفهوم النشاط المعتاد اذ انه اكثر ملاءمة للواقع»(ECWA 1977, p.6).

ويدل الجدول ٢ على ان فترة الاسناد الزمني لقياس النشاط الاقتصادي الحالي قد حددت باسبوع ثابت (غالبا ما ينتهي في اول يوم من فترة العد) او متحرك (يسبق مباشرة تاريخ زيارة العداد) او بيوم واحد [٣]. وتجدر الاشارة الى ان سوريا (١٩٨١) قد حددت فترتي اسناد ، الاولى وهي يوم واحد سابق لزيارة العداد (عدد ساعات العمل خلال يوم الاسناد) و الثانية اسبوع متحرك ينتهي بتاريخ زيارة العداد (عدد ايام العمل خلال اسبوع الاسناد).

اما بالنسبة للفئات السكانية المشمولة فقد تراوحت من ١٠ سنوات فاكثر الى ١٥ سنة فاكثر مرورا ب ١٢ و ١٤ سنة فاكثر . ولقد ميزت مصر بين فئة ٦ سنوات فاكثر وطرحت عليهم الاسئلة حول الحالة العملية ، النشاط الاقتصادي الرئيسي، القطاع واسم المنشاة كما طرحت على فئة ١٥ سنة فاكثر سؤالي المهنة الرئيسية ومدة مزاولتها.

١-«ان اعتماد فترة اسناد محددة للخصائص الاقتصادية هو امر اساسي بالنسبة لمفهوم السكان الناشطين اقتصاديا. ولقد تمت التوصية باعتماد فترة اسناد لا تزيد عن الاسبوع» (UN, 1969 pp. 26/27).

٢-«ان اعتماد فترة اسناد محددة للخصائص الاقتصادية هو امر اساسي بالنسبة لمفهوم السكان الناشطين اقتصاديا . على كل ليس هنالك من اتفاق حول ما اذا يتوجب اعتماد فترة اسناد قصيرة (اسبوع سابق للتعداد) او طويلة (شهر او سنة سابقة للتعداد). كما يمكن استعمال فترتي الاسناد معا لاغراض مختلفة»(UN, 1980 p. 91).

٣- من الملفت للنظر اننا لم نستطع ان نحدد فترة الاسناد الزمني لتعداد مصر ١٩٧٦ بالاستناد الى «تعليمات العداد».

الجدول ٢ : الفئات السكانية المشمولة ببيانات الخصائص الاقتصادي، فترات الاسناد الزمني والحد الادنى لساعات العمل حسب البلد و تاريخ التعداد

البلـــــــد	الفئات السكانية المشمولة	فترة الاسناد الزمني
الاردن		
١٩٧٩	١٥ سنة فاكثر	اسبوع ينتهي في ١٩٧٩/١١/١٠
الامارات العربية		
١٩٧٥	١٠ سنوات فاكثر	اسبوع ينتهي في ١٩٧٥/١٢/٢٦
١٩٨٠	١٥ سنة فاكثر	اسبوع ينتهي في ١٩٨٠/١٢/١٢
البحرين		
١٩٧١	١٤ سنة فاكثر	اسبوعين قبل تاريخ التعداد
١٩٨١	١٥ سنة فاكثر	اسبوع ينتهي في ١٩٨١/٤/٥
سوريا		
١٩٧٠	١٠ سنوات فاكثر	يوم ١٩٧٠/٩/١٢
١٩٨١	١٠ سنوات فاكثر	(١)
العراق		
١٩٧٧		اسبوع ينتهي في ١٩٧٧/١٠/١٧
العربية السعودية		
١٩٧٤	١٢ سنة فاكثر	
قطر		
١٩٨٦*		اسبوع ينتهي في ١٩٨٦/٣/١٦
الكويت		
١٩٧٥	١٥ سنة فاكثر	اسبوع ينتهي في ١٩٧٥/٤/١٠
١٩٨٠	١٥ سنة فاكثر	اسبوع ينتهي في ١٩٨٠/٤/١٠
١٩٨٥	١٥ سنة فاكثر	اسبوع ينتهي في ١٩٨٥/٤/١٠
مصر		
١٩٧٦	(٢)	
١٩٨٦* (٢)		
اليمن الشمالي		
١٩٧٥(٣)	١٠ سنوات فاكثر	يوم واحد قبل زيارة العداد
١٩٨٦*	١٠ سنوات فاكثر	اسبوع ينتهي ١٩٨٦/١/٣١

المصدر : « ملفات الاسكـــــوا».

* : معلومات مستقاة من «مشروع الاستمارة».
(١) تم تحديد فترتي اسناد : (أ) يوم سابق لزيارة العداد،(ب) اسبوع متحرك سابق لزيارة العداد.
(٢) ٦ سنوات فاكثر لبيانات الحالة العملية ، اسم المنشاة ، القطاع، والنشاط الاقتصادي الرئيسي ، ١٥ سنة فاكثر للمهنة الرئيسية ومدة المزاولة.
(٣) او اخر يوم سبت في الاسبوع الذي يعمل فيه.

٣- توزيعات القوى البشرية (١)

قد يكون السؤال عن توزيعات القوى البشرية من اهم اسئلة الخصائص الاقتصادية، ذلك انه يقسم السكان القادرين على العمل (قوة العمل) والبالغين حدا ادنى من العمر (١٠-١٥سنة فاكثر) الى قسمين متمايزين:(أ) الناشطون اقتصاديا، ويضمون العاملين والمتعطلين سواء سبق لهم العمل او لا و(ب) غير الناشطين اقتصاديا، ويضمون المتفرغات للتدبير المنزلي ، الطلاب ، المكتفين،العجزة...الخ. ويمكن من خلال تبويب هذا السؤال بحسب العمر والجنس الحصول على معدلات النشاط العمرية ومعدلات التعطل لكلا الجنسين.

ولقد تضمنت كافة استمارات تعدادات غربي اسيا هذا السؤال تقريبا ، علما بان الكويت في تعدادها الاخير (١٩٨٥) ومصر قد دمجتاه مع السؤال حول «الحالة العملية»(١) (الجدول ٣)· ونظرا لاهمية هذا السؤال فاننا سنتطرق الى معظم ابوابه بالتفصيل.

٣-١: الناشطون اقتصاديا

(أ): يعمل « وهو الفرد المرتبط بعمل منتظم ولو لم يمارس عمله لمرض او لاجازة · كما حدد العامل بالفرد الذي يقوم بعمل لا تقل مدة مزاولته عن الساعات الدنيا المحددة خلال فترة الاسناد الزمني ولو لم يرتبط بعمل منتظم » (القصيفي ١٩٨٣،ص١١)

اما بالنسبة لتحديد الحد الادنى لساعات العمل خلال فترة الاسناد الزمني لتمييز العاملين عن المتعطلين ، يمكن القول أن تجربة غربي آسيا تراوحت بين اتجاهين : الاول وهو غياب تحديد عدد الساعات في حالة الارتباط بعمل منتظم ، والثاني وهو تحديد هذا العدد بوضوح وفي كل الحالات · ويلخص تعريفا الكويت والاردن (١٩٧٩) هذين الاتجاهين بوضوح· فلقد نص التعريف الكويتي ، وهو نفسه في التعدادات الثلاثة الاخيرة، ان المشتغل او المشتغلة هو «الفرد المرتبط بعمل بهدف التكسب (نظير اجر او ربح او فائدة تعود عليه) مهما كان عدد ساعات عمله في فترة الاسناد الزمني ···» (الكويت ١٩٨٢، المقدمة صفحة ص) · في حين ورد في التعريف الاردني ان العاملين «هم الاشخاص (١٥ سنة او اكثر) المرتبطون بعمل حكومي ··· وكذلك الاشخاص المرتبطون بعمل في القطاع الخاص ···شريطة الا يقل عدد ساعات عمل كل منهم عن (٢٠) ساعة خلال فترة الاسناد الزمني» (الاردن ١٩٨٣،ص ص ٣-٤)·

---

(١) ورد ايضا هذا السؤال تحت عبارة «العلاقة بقوة العمل»·

(٢) ليس من الواضح تماما الفائدة العملية لمثل هذا الدمج·

الجدول ٢ : ابواب توزيعات القوى البشرية حسب البلد وتاريخ التعداد

البلد	الناشطون اقتصاديا					غير الناشطين اقتصاديا			
	يعمل	ساعات الحد الادنى في فترة الاسناد	متعطل سبق له العمل	متعطل لم يسبق له العمل	متفرغة للتدبير المنزلي	طالب	متقاعد	مكتفي	عاجز	غيره
الاردن ١٩٧٩	× (١)	٢٠ ساعة	×	×	×	×	(٢)	(٢)	×	
الامارات العربية ١٩٧٥	×	٢٠ ساعة	×	×	×	×		×	×	
١٩٨٠	×	٢٠ ساعة	×	(٣)	×	×	(٢)	(٢)	×	×
البحرين ١٩٧١	×		×	×	×	×		×		×
١٩٨١	×		(٤)	(٥)	×	×		×	×	
سوريا ١٩٧٠	(٦)	٣ ساعات	×	×	×	(٦)	×	×	×	×
١٩٨١	(٦)	(٧)	×	×	×	(٨)	×	×	×	
العراق ١٩٧٧	×	١٥ ساعة	×	×	(٩)	×	(١٠)	×	×	
العربية السعودية ١٩٧٤	×		×	×	×	×	×	×	×	
قطر ١٩٨٦*	×		×	×	×	×		(١١)	×	×
الكويت ١٩٧٥	×	٢٠ ساعة	×	×	×	(١٢)		×	×	
١٩٨٠	×	٢٠ ساعة	(٣)	(٣)	×	×		×	×	
١٩٨٥	(١٣)	٢٠ ساعة	(٣)	(٣)	×	×		×	×	
مصر ١٩٧٦	(١٣)		×	×	×	×	×	(١٤)	(١٥)	
١٩٨٦*(١٦)	(١٣)									
اليمن الشمالي ١٩٧٥	×	٣ ساعات	×	×		×		×	×	
١٩٨٦*	×	(١٧)	(١٨)	×	×	×	×		×	×

المصدر : ملفات «الاســـــكوا».

* معلومات مستقاة من مشروع الاستمارة.

(١) شريطة ان لا يقل عدد ساعات العمل عن ٢٠ ساعة خلال اسبوع الاسناد.

(٢) لقد تم دمج هاتين الحالتين تحت، باب « له دخل او اجر » «او غير راغب في العمل».

(٣)تم التمييز بين المتعطل «الذي لم يسبق له العمل» « في البلد المعني ولكنه عمل خارجه ، وبين المتعطل الجديد الذي يدخل سوق العمل لاول مرة سواء داخل البلد او خارجه.

(٤) وردت عبارة متعطل ويبحث عن عمل بجدية خلال فترة الاسناد.

(٥) وردت عبارة متعطل و لا يبحث عن عمل بجدية خلال فترة الاسناد .

(٦) ميزت سوريا بين العاملين داخل المنزل وخارجه . كما ميزت الطلاب خارج المنزل واعتبرتهم عاملين (الا اذا كانوا دون الثانوي يعملون خلال فصل الصيف، فقط فهم والحالة هذه طلابا) والعاملين داخل المنزل واعتبرتهم طلابا.

(٧) هناك تعريفين للمشتغل : الاول ، لغرض جمع البيانات ، وهو الفرد « الذي زاول عملا ذا قيمة اقتصادية لفترة لا تقل عن ساعة واحدة خلال اسبوع الاسناد الزمني».اما التعريف الثاني فيتعلق بالاعمال المكتبية والذي على اساسه ستنشر النتائج وهو« الفرد الذي زاول عملا ذا قيمة اقتصادية لفترة لا تقل عن ١٨ ساعة خلال اسبوع الاسناد الزمني» ويتم الحصول على عدد ساعات العمل من خلال ضرب عدد« ساعات العمل في يوم الاسناد» بعدد « ايام العمل في اسبوع الاسناد» (الحقلين ٢٢و٢٣ من الاستمارة).

(٨) اذا جمع الفرد بين العمل والدراسة ، يصنف عاملا اذا كان في المرحلة الجامعية ويصنف طالبا اذا كان في مرحلة دون ذلك. .

(٩) تم التمييز بين المتفرغات كليا للتدبير المنزلي وبين العاملات في التدبير المنزلي والعاملات جزئيا .

(١٠) سواء كان يعمل ام لا .

(١١) وردت عبارة « لا يعمل ولا يبحث عن عمل » .

(١٢) تم التمييز بين الطالب المتفرغ والطالب غير المتفرغ.

(١٣) تم دمج سؤالي « الحالة العملية »و « توزيعات القوى البشرية».

(١٤) وردت عبارة «زاهد في العمل» وهو الفرد الذي يقل عمره عن (٦٥) سنة ولا يعمل ولا يبحث عن عمل رغم قدرته عليه.

(١٥) بالاضافة الى حالة« عاجز غير قادر على العمل» وردت حالة « من غير قادر على العمل» «وهو كل فرد على الاطلاق يبلغ عمره ٦٥ او اكثر ولا يعمل حاليا».

(١٦) يعتقد انه سيتم تفصيل « توزيعات القوى البشرية » كما كانت عليه في تعداد ١٩٧٦.

(١٧) تم اضافة حالتي (أ) ربة بيت تعمل و(ب) طالب يعمل.

(١٨) المشتغل هو من عمل اقله يومين خلال اسبوع الاسناد الزمني ينتهي في ١٩٨٦/١/٣١.

وتبدو التجربة السورية الاخيرة (١٩٨١) متميزة [١] سواء من خلال طرح اسئلة اضافية حول «عدد ساعات العمل في يوم الاسناد» و «عدد ايام العمل خلال اسبوع الاسناد» كما ذكرنا سابقا، او من خلال تعريف المشتغل، لاغراض عملية جمع البيانات فقط، بكونه « الفرد (ذكرا كان او انثى)الذي زاول (داخل المنزل او خارجه) عملا ذا قيمة اقتصادية لفترة لا تقل عن ساعة واحدة خلال اسبوع الاسناد الزمني ، وعند تطبيق هذا التعريف يراعى ما يلي ...(ج) يعتبر الفرد مشتغلا ايضا اذا كان صاحب عمل او عاملا لحسابه ولو لم يمارس اي عمل خلال اسبوع الاسناد الزمني بسبب موسمية العمل كالمزارع الذي ينتظر موسم الحراثة او الحصاد او لاسباب اخرى مشابهة شريطة الا يكون قد بحث عن عمل آخر خلال الاسبوع المذكور» (سوريا ١٩٨١، ص ١٩)· والواقع ان هذا التعريف المشار اليه اعلاه هو لاغراض جمع البيانات فقط، اذ ان المشتغل فعليا والذي يتم تصنيفه مكتبيا من خلال ربط سؤالي عدد ساعات العمل خلال يوم الاسناد بعدد ايام العمل خلال اسبوع الاسناد، هو من قام بعمل لا تقل مدته عن ١٨ ساعة خلال اسبوع الاسناد·

الجديد في هذه التجربة هو انها تسمح بتوزيع المشتغلين بحسب عدد ساعات العمل خلال يوم الاسناد واستطرادا خلال اسبوع الاسناد، مما يسمح بدوره بتمييز المتعطلين جزئيا، اي الذين عملوا ساعات تقل عن متوسط عدد ساعات العمل المعتمدة، عن غيرهم ، كما تسمح ايضا بتوزيع فئة المتعطلين نفسها الى فئات مختلفة ، كما يعني امكانيات التحليل كثيرا · ومن الاهمية بمكان القيام مكتبيا بتصنيف العاملين كما هو موضح اعلاه ، اذ ان استخراج معدلات النشاط والتعطل من السؤال حول «العلاقة بقوة العمل» بمفرده سوف يؤول الى نتائج خاطئة تماما·

اخيرا تجدر الاشارة الى ان اليمن في تعدادها العتيد (١٩٨٦)، قد حددت المشتغل بالفرد الذي عمل اقله يومين خلال اسبوع الاسناد الزمني ، كما انها ميزت فئتي «ربة بيت تعمل » و«طالب يعمل»·

(ب): متعطل سبق له العمل· « هو الفرد الذي لم يعمل خلال فترة الاسناد الزمني، او الذي عمل عددا من الساعات دون الحد المطلوب خلال فترة الاسناد · ويشترط ان يكون هذا الفرد قد قام بعمل سابق، وهو قادر على العمل ويبحث عنه بجدية»·
(القصيفي ١٩٨٣، ص (١)·

---

(١) كما ميزت سوريا بين العاملين داخل المنزل والعاملين خارجه·

ولقد اشترطت الكويت والامارات العربية ان يكون المتعطل قد سبق له العمل في البلد المعني · اما البحرين فقد ميزت بين المتعطل الذي يبحث عن العمل بجدية وبين ذلك الذي لا يبحث عنه بجدية (١).

(ج) متعطل لم يسبق له العمل · « وهو الفرد الذي لم يعمل خلال فترة الاسناد الزمني، وهو قادر على العمل ويبحث عنه لاول مرة· ولقد اوضحت الكويت والامارات العربية كونه لم يسبق له العمل في البلد المعني» (القصيفي ١٩٨٣، ص ١)· وتجدر الاشارة الى ان الامارات العربية قد ادخلت باب «متعطل جديد» وهو الفرد الذي يدخل الى سوق العمل لاول مرة سواء داخل الامارات او خارجها ·

٣-٢ غير الناشطين اقتصاديا

(أ) متفرغة للتدبير المنزلي· « ارتبط هذا الباب بالانثى ، وقد ميز العراق (١٩٧٧) بين المتفرغات كليا للتدبير المنزلي وربات البيوت العاملات بدوام جزئي » (القصيفي ١٩٨٣، ص ١) · كما ميزت اليمن في تعدادها العتيد «ربة بيت تعمل» عن «ربة بيت متفرغة» (٢)

(ب) طالب· تمايزت تجربة دول غربي آسيا في هذا الباب من خلال تصنيف الطالب الذي يعمل · فالكويت (١٩٧٥ فقط) واليمن (١٩٨٦) ميزا بين الطالب المتفرغ للدراسة والطالب الذي يعمل (٢)، علما بان اليمن في تعدادها الاول (١٩٧٥) كانت قد صنفت الطالب العامل كطالب · اما سوريا (١٩٧٠) فقد ميزت بين الطلاب العاملين خارج البيت واعتبرتهم عاملين «الا اذا كانوا في صف دون الثانوي ويعملون خلال فصل الصيف فقط فيصنفون و الحالة هذة طلابا» وبين الطلاب عاملين داخل المنزل واعتبرتهم طلابا· وفي تعدادها الاخير (١٩٨١) صنفت سوريا الطلاب الجامعيين العاملين واعتبرتهم ناشطين ، كما اعتبرت الطلاب الثانويين العاملين غير ناشطين ·

(ج) غير قادر على العمل · يطرح هذا الباب مسالة الحد الاعلى للفئات السكانية المشمولة بخصائص القوى العاملة ·ولقد ورد في تعدادات مصر ، الكويت ١٩٨٥ (٦٥ سنة فاكثر ولا يعمل) والامارات العربية ١٩٨٠ (فوق السن)· ويتميز هذا الباب «عن العاجز »الذي لا يزاول عملا نتيجة عجز جسدي او نفسي·

---

(١) معلومات مستقاة من النص الانجليزي للتعاريف الاساسية الواردة في مقدمة التعداد·(البحرين ١٩٨٢ ص ٧)

(٢) تجدر الاشارة الى انه بحسب توصيات الامم المتحدة يجب تغليب صفة النشاط الاقتصادي في حالة وقوع الفرد ضمن فئتي الناشطين وغير الناشطين · فربة البيت العاملة يجب تصنيفها ضمن الناشطين اقتصاديا وكذلك الطالب العامل·

٤- الحالة العملية

«تعكس الحالة العملية واقع المنطقة الاقتصادي الذي يمكن تبسيطا القول انه في مرحلة تحول من اقتصاد «الاكتفاء الذاتي»الى اقتصاد «السوق» · وتبدو ملامح اقتصاد «الاكتفاء الذاتي» جلية من خلال ابواب «العاملين لحسابهم» او«العاملين للاسرة /للغير دون اجر »،وكذلك من خلال مفهوم الاجر العيني · في حين تبدو ملامح اقتصاد السوق من خلال ابواب « اصحاب العمل» و«المستخدمين»، كما تبدو ملامح اقتصاد السوق من خلال مفهوم الاجر النقدي» (القصيفي ١٩٨٣، ص ١٢)

يستفاد من الجدول ٤ ، الذي يبين ابواب الحالة العملية حسب البلد وتاريخ التعداد، ان تجربة غربي آسيا تتميز بنقطتين هامتين · الاولى وتعكس نمط الاستخدام العائلي والهامشي من خلال ''العاملين لدى الاسرة/الغير دون اجر'' ، والثانية وتعكس التحول من اقتصاد الكفاف الى اقتصاد السوق من خلال طبيعة الاجر نقدي او عيني · ان هاتين النقطتين لهما اهمية خاصة عند ربطهما بطريقتي قياس النشاط الاقتصادي المشار اليهما في مقدمة الدراسة، اذا ان العاملين مع الاسرة/الغير دون اجر وأولئك الذين يتقاضون اجرا عينيا ، هم غالبا ما يعملون في الزراعة ويتصف نشاطهم بالموسمية والتقطع، مما يحتم اللجوء الى طريقة قياس النشاط الاقتصادي المعتاد؛في حين ان المستخدمين الذين يتقاضون اجرا نقديا ، هم غالبا ما يعملون في القطاعات الحديثة (الصناعة والخدمات) ويتصف عملهم بالاستمرارية والانتظام ، مما يحتم تطبيق طريقة قياس النشاط الاقتصادية الحالي · وعليه فان طريقة القياس التي تعكس واقع المنطقة باكبر قدر من الدقة ، هي تلك التي تجمع جنبا الى جنب طريقتي القياس المشار اليهما آنفا· نتوقف فيما يلي عند ابواب الحالة العملية بالتفصيل ·

(أ) صاحب عمل· « وهو الفرد الذي يعمل ويستخدم شخصا او اكثر باجر مقطوع»

(ب) يعمل لحسابه ·«يشترط فيمن يعمل لحسابه ان لا يستخدم احدا باجر مقطوع» (القصيفي ١٩٨٣ ص ١٥)

(ج) يعمل باجر · اهتمت دول غربي آسيا بطريقة دفع الاجر فمنها من ذكر صراحة الاجر النقدي (الكويت،مصر) ومنها، الاكثرية، ماذكر صراحة اجر نقدي او عيني · ولقد طرحت سوريا الاجر العيني صراحة بالاضافة الى الاجر النقدي · وتجدر الاشارة الى ان البحرين (١٩٨١) قد ميزت ضمن ابواب الحالة العملية، بين موظف قطاع الحكومي ، وموظف قطاع شبه حكومي وموظف قطاع خاص· كما انها اضافت باب خادم باجر·

الجدول ٤: ابواب الحالة العملية حسب البلد وتاريخ التعداد

البلـــــد	صاحب عمل	يعمل لحسابه	يعمل باجر نقدى	يعمل باجر نقدى/عيني	يعمل باجر عينـــي	يعمل لدى الاسرة دون اجـــر	يعمل لدى الاسرة/الغير دون اجـــر	يعمل لدى الغير دون اجـــر
الاردن ١٩٦١	×	×		×		(١)		
١٩٧٩	×	×		×		(٢)		(٣)
الامارات العربية ١٩٧٥	×	×		×			×	
١٩٨٠	×	×		×			×	
البحرين ١٩٧١	×	×		×		×		
١٩٨١	×	×		(٤)		×	×	
سوريا ١٩٧٠	×	×	×		×	×		×
١٩٨١	×	×	×		×	×		×
العراق ١٩٥٧	×	×		×			×	
١٩٧٧ (٥)	×	×		×		×		
العربية السعودية ١٩٧٤	×	×		×			×	
قطر ١٩٧٠	×	×		×		(١)		
١٩٨٦ * (٦)	×	×		×		×		
الكويت ١٩٧٥	×	×	×				(٧)	
١٩٨٠	×	×	(٨)				(٧)	
١٩٨٥ (٩)	×	×	(٨)				(٧)	
مصر ١٩٧٦ (٩)	×	×	×			(١٠)		(١١)
١٩٨٦* (٩)	(١٢)							
اليمن الديموقراطي ١٩٧٣	×	×	×				×	
اليمن الشمالي ١٩٧٥	×	×		×		×		×
١٩٨٦*	×	×		×		×		×

المصدر: ملفات «الاسكـــوا».

المصدر ملفات « الاسكـــــــوا»

* معلومات مستقاة من «مشروع الاستمارة»·

١ـ وردت عبارة «يعمل للاسرة»·

٢ـ وردت عبارة «يعمل لدى الاسرة» دون اجر نقدى او يتقاضى اجرا عينيا·

٣ـ وردت عبارة «يعمل دون اجر» لدى الغير، وان تقاضى اجرانقديا او عينيا بسيطا (الصبية والمتدربين)·

٤ـ تم التمييز بين موظف القطاع الحكومي وشبه الحكومي وموظف القطاع الخاص، كما تم اضافة باب خادم باجر·

٥ـ تم اضافة بابين (أ) عضو تعاونية زراعية و (ب) عضو مزرعة جماعية·

٦ـ تم اضافة باب «اخرى»

٧ـ وردت عبارة «يعمل بدون اجر نقدي»· «حتى ولو كانوا يتقاضون اجورا رمزية او يتمتعون بمزايا عينية»·

٨ـ وردت عبارة «مستخدم باجر نقدي» ··«وقد يحسب هذا الاجر النقدي على اساس الانتاج وقد يكون في شكل عمولة او سمسرة او اى طريقة اخرى·

٩ـ تم دمج سؤالي « الحالة العملية» و «توزيعات القوى البشرية»·

١٠ـ وردت عبارة « يعمل مع الاسرة دون اجر نقدي»·

١١ـ وردت عبارة «يعمل لدى الغير بدون اجر نقدي»·

١٢ـ يعتقد انه سيتم تفصيل «الحالة العملية» كما كانت عليه في تعداد ١٩٧٦·

(د) يعمل لدى الاسرة/الغير دون اجر · ميزت بعض دول غربي آسيا العمل مع الاسرة دون اجر، كما ميز بعضها العمل لدى الغير دون اجر، في حين طرح البعض الاخر العمل لدى الاسرة/الغير دون اجر · وغالبا ما عني الاجر النقدي ، كما اشترط العمل لفترة لا تقل عن ثلث ساعات العمل خلال فترة الاسناد الزمني·

٥- المهنة

« وهي نوع العمل الذي يزاوله الفرد واكتسبه بالتعليم او الخبرة · وغالبا ما طلبت البيانات عن المهنة الرئيسية المرتبطة بنوع العمل حيث يقضي الفرد معظم وقته····» (القصيفي ١٩٨٣ ص ١٦)

٦- النشاط الاقتصادي

وهو المجال او القطاع حيث يمارس الفرد مهنته ، وهو ايضا نوع العمل الذي تزاوله المنشأة حيث يعمل الفرد· وفي حالة تعدد المجالات في المؤسسة الواحدة يؤخذ نشاط الوحدة بعين الاعتبار · هذا ولقد طرح السؤال ، في حالات عديدة ، حول اسم المنشأة لتسهيل استنتاج النشاط الاقتصادي للمؤسسة·

٧- العاملون في الخارج

تتسم تجربة دول غربي آسيا في هذا المجال بالحداثه ، اذ اهتمت هذه الدول بجمع البيانات حول مواطنيها في الخارج بعد منتصف السبعينات (تطرق الاردن في تعداده الاول ١٩٦١ الى هذه الاسئلة) ، اي بعد تعاظم تيارات الهجرة باتجاه الدول النفطية، كما اقتصرت هذه التجربة باستثناء قطر ١٩٨٦ ،على دول الارسال للقوى العاملة · العاملة·

ويبدو ان حداثة التجربة لم تفرز بعد نموذجا يحتذى به، وبقيت الاسئلة حول الخصائص الاقتصادية للعاملين في الخارج محدودة العدد· ولم يشذ عن هذه الملاحظة سوى مصر في تعدادها العتيد (١٩٨٦) ،التي ميزت بين بيانات العمل في الخارج (الحالة العملية، القطاع، النشاط الاقتصادي والمهنة)، وبين بيانات العمل قبل المغادرة

(الحالة العملية ، القطاع ،النشاط الاقتصادي ، المهنة مدة المزاولة واسم المنشـــاة) الجدول رقم ٥)[١].

وبالرغم من ان المجال ليس مفتوحا هنا لنقاش منهجية جمع البيانات حـــول المواطنين في الخارج من خلال التعدادات ، الا اننا نرى ونؤكد على اهمية تطويـــر الوسائل الاحصائية المتوفرة للوصول الى بيانات دقيقة حولهم ، وما ذلك الا تاكيـــدا لاهمية ظاهرة التنقل والهجرة بين الدول العربية والى خارجها، سواء في دول الارســـال او الاستقبال للايدي العاملة ، وسواء كان ذلك على مستوى حجم وهيكلية القوى العاملـــة او بالنسبة للاثار الاقتصادية والاجتماعية للتنقل والهجرة.

---

(١) بالاضافة الى ما اوردناه حول الاسئلة الاقتصادية التي غالبا ما تكررت فـــي استمارات تعدادات غربي اسيا، طرحت بعض هذه الدول السؤال حول «اسم المنشاة» كمـــا ذكرنا انفا، لتسهيل استنباط النشاط الاقتصادي وربما ايضا للمقارنة مع تعـــدادات المنشات . كما طرحت ايضا السؤال حول «مدة مزاولة المهنة» الذي يمكن ان يعكس درجـــة المهارة، كما طرحت اخيرا السؤال حول مكان العمل،(البحرين ،مصر)، وقد يكون ذلـــك مرتبط بمشاكل السير والازدحام.

الجدول ٥: اسئلة الخصائص الاقتصادية المتعلقة بالمواطنين في الخارج حسب البلد وتاريخ التعداد

الاردن		
	١٩٦١	الحالة العملية ، المهنة ، النشاط الاقتصادي.
	١٩٧٩ (١)	
سوريا		
	١٩٨١	المهنة في بلد الاقامة ، والنشاط قبل المغادرة.
قطر		
	١٩٨٦*	توزيعات القوى البشرية ، الحالة العملية ، المهنة ، النشاط الاقتصادي ، القطاع واسم المنشأة.
مصر		
	١٩٧٦	المهنة قبل السفر
	١٩٨٦*	(ا) بيانات العمل في الخارج (الحالة العملية، القطاع، النشاط الاقتصادي و المهنة او الحرفة الحالية).
		(ب) بيانات العمل قبل المغادرة (الحالة العملية، القطاع ، النشاط الاقتصادي، المهنة ، مدة المزاولة واسم المنشأة).
اليمن الشمالي		
	١٩٨٦*	(٢)

المصدر ملفات «الاسكـــوا».

* معلومات مستقاة من مشروع الاستمارة.
(١) طرحت كافة الاسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية ومكان الاقامة ولم يطرح اى سؤال حول الخصائص الاقتصادية مباشرة باستثناء سبب الاقامة الذي ميز العاملين في الخارج عن غيرهم.

(٢) لم يطرح اى سؤال حول الخصائص الاقتصادية باستثناء سبب الاقامة الذي ميز العاملين في الخارج عن غيرهم ، (كما طرح ايضا السؤال حول مدة الهجرة الاخيرة ومكانها).

ثالثا: الاقتراحات

ليس المقصود هنا تقديم نموذج متكامل لمفاهيم وبيانات الخصائص الاقتصادية التي يجب تضمينها في استمارة التعداد ، بل ما يهمنا هو التركيز على بعض النقاط الرئيسية التي برزت من خلال مراجعة تجربة بلدان غربي آسيا · وعليه يمسي من الاهمية بمكان اخذ الخصوصية المحلية والرجوع الى توصيات الامم المتحدة عند اعداد استمارة التعداد في اي بلد من البلدان ·

١- <u>في المنهج</u>

ما من شك من ان توضيح مفهوم النشاط الاقتصادي المستخدم هو الخطوة الاولى التي يتوجب القيام بها· ولقد رأينا كيف ان هذا المفهوم يرتبط بنظام الحسابات القومية ، مما يستدعي ايجاد الطرق الواضحة الخاصة باحتساب القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية وبالاخص باحتساب قيمة انتاج السلع، من بضائع وخدمات المعدة للاستهلاك الذاتي · وما لم تتحدد بوضوح الطريقة التي يتوجب استخدامها في تقييم الانتاج التحويلي للسلع المستهلكة من قبل الاسرة، فسيبقى الغموض يكتنف مفهوم النشاط الاقتصادي نفسه، كما سيكون من الصعب تصنيف «ربات البيوت» و «مساعدي الاسرة» كناشطين اقتصاديا ام لا·

ولا نناقش نحن هنا المنطق من وراء ربط مفهوم النشاط الاقتصادي بالحسابات القومية وبالتالي بآلية السوق ومدى مواءمة هذا الربط لواقع المجتمعات الريفية خاصة في بلادنا [(١)]، بل ان اقتراحنا يتركز حول اهمية توضيح طرق احتساب القيمة المضافة في القطاع الزراعي ،ليتضح بالتالي مفهوم النشاط الاقتصادي الذي نستخدمه·

---

(١) من المتوقع ان يقوم البرنامج الفرعي لتعزيز الاستخدام وتنمية القوى البشرية في شعبة التنمية الاجتماعية والسكان في الاسكوا باعداد دراسة حول«مفهوم النشاط الاقتصادي» ضمن برنامج عمله لعامي ١٩٨٦/١٩٨٧· ومن المؤمل ان يتم التطرق في هذه الدراسة الى جدوى الربط بين هذا المفهوم وآلية السوق في بلادنا·

والنقطة الثانية التي نقترحها في مجال منهجية الاحصاءات الاقتصادية للسكان، هي اهمية تطوير طريقة قياس النشاط الاقتصادي المعتاد الذي يتوافق مع ظروف العمل الموسمي والمتقطع . فلقد اشرنا الى ان الامم المتحدة تركت الباب مفتوحا في توصياتها لدورة تعدادات ١٩٨٠ امام استخدام احدى طريقتي النشاط الحالي او المعتاد او كليهما معا. الا انه في الواقع ما زالت العقبات تعترض تطبيق هذه الطريقة . الاخيرة فكيف يتم تعريف الفرد الذي «يعمل عادة» وكذلك «المتعطل عادة» وكيف نحدد«المهنة المعتادة». وبالطبع ليس من المستحيل توضيح هذه التعاريف ، الا انه نظرا لقلة الاجتهاد حولها ولمحدودية التجارب الميدانية في هذا المجال، اقله في منطقتنا، فهي مازالت غير واضحة.

٢- <u>في مضمون الاستمارة</u>

يمكن تصنيف اقتراحات الدراسة الخاصة بالاسئلة الاقتصادية للسكان التي يتوجب تضمينها في استمارة التعداد في ثلاث مجموعات رئيسية . الاولى وتتعلق باسئلة النشاط الاقتصادي الحالي (أ- توزيعات القوى البشرية ب - عدد ساعات العمل خلال فترة الاسناد ج - الحالة العملية هـ - المهنة و- اسم المنشأة ز- النشاط الاقتصادي ح - قطاع النشاط) ، والثانية تتعلق بالنشاط الاقتصادي المعتاد (أ- مزاولة النشاط الاقتصادي المعتاد خلال عام الاسناد ب - مدة المزاولة ج - المهنة هـ -النشاط الاقتصادي)، اما الثالثة فتتعلق بالخصائص الاقتصادية للمواطنين المتواجدين في الخارج بسبب العمل، سواء نشاطهم المعتاد السابق لهجرتهم (أ - ممارسة النشاط ب - المهنة ج - النشاط الاقتصادي د- قطاع النشاط)او الحالي في بلد الاستقبال (أ - المهنة الحالية) (راجع النموذج المقترح لاسئلة الخصائص التعليمية والاقتصادية).

وهكذا فان اقتراحنا يجمع جنبا الى جنب طريقتي قياس النشاط الاقتصادي الحالي والمعتاد ، كما يولي اهتماما خاصا لبيانات العاملين في الخارج . نتوقف فيما يلي حول بعض المفاهيم والتعاريف المهمة ، ونطرح اولا مفهوم النشاط الاقتصادي المقترح والذي هو نفسه سواء كان المقصود النشاط الحالي او المعتاد .

«النشاط الاقتصادي هو انتاج السلع الاقتصادية من بضائع وخدمات خلال فترة الاسناد الزمني، وعليه فان الناشطين اقتصاديا هم الافراد من كلا الجنسين الذين يعرضون قوة عملهم لانتاج السلع الاقتصادية خلال فترة الاسناد المعتمدة . ومفهوم السلع الاقتصادية هو نفس المفهوم المستخدم في نظام الحسابات القومية للامم المتحدة .
ويمكن قياس النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا لا تتعدى الاسبوع، وهذا ما يسمى «النشاط الاقتصادي الحالي »، او خلال فترة زمنية اطول ، سنة مثلا ، وهذا ما يسمى النشاط الاقتصادي المعتاد».

النمـــــــوذج المقتـــــــرح لاسئلـــــــة الخصائـــــــص التعليميـــــــة والاقتصاديـــــــة

الخصائص التعليمية للسكان: السكان ٦-٢٠ عاما / السكان ١٠ سنوات فاكثـــر

الخصائص الاقتصادية للسكان (١٠ سنوات فاكثر): النشاط الاقتصادي الحالي خلال اسبوع* الاسناد — العاملون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل / النشاط الاقتصادي المعتاد خلال العام المنصرم — الناشطون خلال العام المنصرم

افـــراد الاســـرة داخـــل القطـــر	الرقم المسلسل للفرد	الاسم الكامل		متابعة الدراسة: نعـــم / كـــلا	اذا نعم اذكر المرحلة والصف	المستوى التعليمي: المحصـل / امـي / ملـم / ابتدائـي / متوسـط / ثانـوي / جامعـي	توزيعات القوى البشرية: يعمـل / متعطل سبق له العمـل / متعطل لم يسبق له العمـل / متفرغة للتدبير المنزلـي / طالـب / مكتفـي / عاجـز / فوق السـن	عدد ساعات العمل خلال اسبـوع الاسنـاد	الحالة العملية: صاحب عمل، / يعمل لحسابه / يعمل باجر نقدي / يعمل باجر عيني / يعمل باجر نقدي او عينـي / يعمل لدى الاسرة دون اجـر / يعمل لدى الغير دون اجـر	المهنة	اسم المنشأة	النشاط الاقتصادي	قطاع النشاط: عـام / خـاص / مختلـط / تعاونـي / غيـره	مزاولة النشاط المعتاد: نعـم / كـلا	مدة المزاولة بالاشهـر	المهنة	النشاط الاقتصادي
	1																
	2																
	3																
	4																
	5																
	6																
	7																
	8																
	9																

النشاط الاقتصادي المعتاد السابق للهجرة — العاملون والمتعطلون / النشاط الاقتصادي الحالي

افراد الاسرة خارج القطـــر		ممارسة النشاط: يعمـل / متعطـل / غير ناشـط	المهنـة	النشاط الاقتصادي	القطـاع	المهنـة
	1					
	2					
	3					
	4					
	5					

* حددت فترة الاسناد للنشاط الاقتصادي الحالي باسبوع .

وكما سبق وذكرنا فانه من الضروري توضيح التوجيهات الخاصة بالحسابات القومية والمتعلقة باحتساب القيمة المضافة في مختلف القطاعات ، خاصة التوجيهات المتعلقة باحتساب السلع من بضائع وخدمات والمعدة للاستهلاك الذاتي ، وذلك لارتباط مفهوم النشاط الاقتصادي الموضح اعلاه بطرق حسابات الدخل القومي.

٢-١ الاسئلة الخاصة بالنشاط الاقتصادي الحالي

(أ) طول فترة الاسناد والفئات السكانية المشمولة .

يمكن تحديد طول فترة الاسناد اما باسبوع او بيوم، كما يمكن ان تكون هذه الفترة اما ثابتة تنتهي في اول يوم من ايام مرحلة العد مثلا، او متحركة تسبق مباشرة تاريخ زيارة العداد . اما بالنسبة للفئات المعنية فاننا نقترح بان تشمل السكان ١٠ سنوات فاكثر.

(ب)توزيعات القوى البشرية

نقترح اولا ابقاء هذا السؤال مفصولا وعدم دمجه مع اى من الاسئلة الاخرى، وذلك لانه السؤال الوحيد الذي يصنف السكان الى قسمين متمايزين: الناشطون وغير الناشطين، في حين تتعلق بقية اسئلة الخصائص الاقتصادية بالناشطين دون غيرهم. ويبين النموذج المقترح مختلف ابواب هذا السؤال(يعمل ، متعطل سبق له العمل ، متعطل لم يسبق له العمل ، متفرغة للتدبير المنزلي، طالب، متقاعد، مكتفي، عاجز ، وفوق السن) و نتوقف فيما يلي حول اهمها:

الناشطون اقتصاديا

يعمل : وهو الفرد الذي مارس نشاطا اقتصاديا (اي الذي انتج سلعا اقتصاديا سواء كانت بضائع او خدمات) طيلة مدة محددة خلال فترة الاسناد الزمني المعتمدة (٢٠ ساعة مثلا في حالة اعتماد اسبوع و ٣ ساعات في حالة اعتماد يوم) ويعتبر ايضا «عاملا» الفرد المرتبط بعمل منتظم ولو لم يمارسه خلال فترة الاسناد لسبب طارئ[1] كالمرض والاجازة وسوء الاحوال الجوية ...الخ.

المتعطل : وهو الفرد الذي لم يمارس نشاطا اقتصاديا خلال فترة الاسناد الزمني وهو قادر عليه ويبحث عنه. ويعتبر ايضا متعطل الفرد الذي مارس نشاطا اقتصاديا طيلة مدة تقل عن المدة المحددة خلال فترة الاسناد الزمني . ويعتبر ايضا متعطل الفرد الذي لم يمارس نشاطا اقتصاديا ولم يبحث عنه لسبب طارئ [1] كالمرض او لارتباطه بعمل لاحق لفترة الاسناد ...الخ.

---

(١) لاحظ هنا الصفة الطارئة والمؤقتة للانقطاع عن العمل.

ويجب التمييز بين فئتي المتعطلين (أ) الذين سبق لهم العمل (ب) الذين يبحثون عن العمل لاول مرة ·ويقترح كقاعدة عامة، تغليب صفة النشاط الاقتصادي على غيرها من الصفات· فربة البيت التي تعمل تصنف عاملة او متعطلة بحسب الحالة ، ضمن الناشطين اقتصاديا، وليس «ربة بيت متفرغة للتدبير المنزلي »ضمن غير الناشطين· وكذلك بالنسبة للطالب ، فهو عامل او متعطل اذا مارس نشاطا اقتصاديا بحسب التعريف المشار اليه اعلاه · ويمكن في هذه الحالة الاخيرة ربط سؤالي «متابعة التعليم» و «توزيعات القوى البشرية» للحصول على بيانات الطلاب العاملين·

غير الناشطين اقتصاديا

تشمل هذا الفئة ابواب المتفرغات للتدبير المنزلي الطلاب، المتقاعدين ، المكتفين، العجزة، وكبار السن· ويتعلق هذا الباب الاخير بالذين بلغوا حدا اعلى من العمر (٦٥ سنة واكثر مثلا) و لا يمارسون نشاطا اقتصاديا علما بانهم ليسوا عجزة او مكتفيين او متقاعدين·

(ج) عدد ساعات العمل خلال فترة الاسناد

يتعلق هذا السؤال ، وكذلك بقية اسئلة الخصائص الاقتصادية للسكان بالعاملين و المتعطلين الذين سبق لهم العمل · وعلى العداد ان يسجل هنا مجموع عدد ساعات العمل خلال فترة الاسناد (سواء اسبوع او يوم) · وتتضح اهمية هذا السؤال عند تحليل البطالة الجزئية ، كما يسمح ايضا بتمييز الافراد الذين يمارسون نشاطا (او انشطة مختلفة) لمدة تزيد عن متوسط ساعات العمل خلال فترة الاسناد المعتمدة (الافراد الذين يمارسون نشاطا تزيد مدته عن ٤٥ ساعة مثلا خلال اسبوع الاسناد او عن ٨ ساعات خلال يوم الاسناد)·

(د) الحالة العملية

وتشمل الابواب التالية: صاحب عمل ، يعمل لحسابه يعمل باجر نقدي، يعمل باجر عيني، يعمل باجر نقدي او عيني ، يعمل لدى الاسرة بدون اجر [1] ويعمل لدى الغير دون اجر [1].

لقد ارتأينا تفصيل طريقة دفع الاجر للمستخدم، وذلك لعلاقة هذه النقطة بالطابع المتحول لاقتصاديات المناطق الريفية في بلادنا من اقتصاد «الاكتفاء الذاتي» الى اقتصاد «السوق »· وتجدر الاشارة هنا الى انه يمكن على مستوى نشر البيانات جمع ابواب «يعمل باجر نقدي » و«يعمل باجر عيني » و «يعمل باجر نقدي او عيني »تحت باب « مستخدم» ، كما يمكن ايضا جمع البابين الاخيرين في باب « يعمل دون اجر» خاصة عندما يتم تبويب سؤال الحالة العملية مع غيره من الاسئلة·

---

(١) نظرا لاقتراح اضافة السؤال حول عدد ساعات العمل لم يعد من المجدي اشتراط القيام بعمل لا تقل مدته عن ثلث فترة لعمل العادية في مثل هذه الحالة ·

(هـ) المهنة

جل ما يمكن قوله هنا بالاضافة الى توصيات الامم المتحدة في هذا المجال ، هو ان المقصود هي المهنة الرئيسية ، اي تلك التي تستغرق مزاولتها المدة الاطول، بغض النظر عن الدخل المتأتي من ممارسة المهن المتعددة ٠

(و) اسم المنشأة

يسهل هذا السؤال استخراج النشاط الاقتصادي للمؤسسة حيث يعمل الفرد٠ كما يمكن من ربط بيانات تعداد السكان ببيانات تعداد المنشآت٠

(ز) النشاط الاقتصادي

يرتبط النشاط الاقتصادي بنشاط المؤسسة حيث زاول الفرد مهنته الرئيسية٠

(ح)قطاع النشاط

ويمكن تفصيله كالتالي: عام، خاص، مختلط، تعاوني وغيره٠

٢-٢ الاسئلة الخاصة بالنشاط الاقتصادي المعتاد

(أ) طول فترة الاسناد والفئات السكانية المشمولة

نقترح ان تحدد فترة الاسناد بعام واحد لتغطية كافة المواسم الزراعية ٠ كما نقترح طرح اسئلة النشاط الاقتصادي المعتاد على كافة السكان المشمولين بالخصائص الاقتصادية (١٠ سنوات فاكثر)، سواء كانوا ناشطين خلال فترة الاسناد المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الحالي او لا٠

(ب) ممارسة النشاط الاقتصادي المعتاد خلال العام المنصرم؟(نعم - كلا)

يصنف هذا السؤال كافة السكان (١٠ سنوات فاكثر) الى مجموعتين متمايزتين : الاولى وتضم الناشطين الذين مارسوا نشاطا اقتصاديا خلال العام المنصرم ، سواء كان هذا النشاط هو نفسه او مغايرا للنشاط الاقتصادي الحالي، والثانية وتضم غير الناشطين الذين لم يمارسوا اي نشاط اقتصادي على الاطلاق طيلة العام المنصرم ٠

ويتماثل هذا السؤال عمليا مع السؤال حول توزيعات القوى البشرية في النشاط الاقتصادي الحالي ، غير انه يتميز بكون فئة الناشطين تقتصر على العاملين عادة الذين مارسوا فعلا نشاطا اقتصاديا خلال العام المنصرم ، بغض النظر عن مدة مزاولة هذا النشاط، كما ان فئة غير الناشطين غير مفصلة الى الابواب التي ورد ذكرها سابقا٠

ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى ان الاسئلة المقترحة للنشاط الاقتصادي المعتاد تكمل تلك المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الحالي ولا تلغيها.

(ج) المدة التقريبية لمزاولة النشاط الاقتصادي المعتاد

يتعلق هذا السؤال ،وكذلك بقية الاسئلة اللاحقة، بالعاملين عادة اى الذين اجابوا «نعم» على السؤال السابق. وعلى العداد ان يسجل هنا اجمالي مدة ممارسة النشاط الاقتصادي . فعلى سبيل المثال تجمع كافة المدد التي مارس خلالها الفلاح النشاط الاقتصادي خلال مختلف المواسم الزراعية ، وكذلك المدد التي مارس خلالها نشاطا غير زراعي . وبالطبع يوفر هذا السؤال البيانات اللازمة لتحليل البطالة الجزئية.

(د) المهنة

المقصود هنا هي المهنة المعتادة التي استغرقت ممارستها اطول فترة بغض النظر عن الدخل.

(هـ) النشاط الاقتصادي

يرتبط النشاط الاقتصادي بنشاط المؤسسة حيث يزاول الفرد مهنته المعتادة.

٢-٣ <u>الاسئلة الخاصة بالمواطنين المتواجدين في الخارج للعمل</u>

٢-٣-١ <u>الاسئلة الخاصة بالنشاط الاقتصادي المعتاد السابق للهجرة</u>

تتعلق مجموعة هذة الاسئلة بالنشاط الاقتصادي المعتاد الذي كان يزاوله الفرد خلال فترة الثلاثة اشهر التي سبقت هجرته.

(أ) ممارسة النشاط الاقتصادي قبل الهجرة

يصنف هذا السؤال المواطنين المتواجدين للعمل في الخارج بحسب قيامهم بنشاط اقتصادي خلال فترة الثلاثة اشهر السابقة لهجرتهم . ويمكن اقتراح الابواب التالية . (أ)«يعمل » وهو الفرد الذي كان يعمل عادة قبل سفره ،(ب) «متعطل» وهو الفرد الذي لم يكن يعمل قبل سفره ولكنه كان يبحث عن عمل. واخيرا(ج) «غير ناشط اقتصاديا» . وبالطبع يمكن هذا السؤال من معرفة اذا ما كانت الهجرة قد ساعدت فعلا في تخفيف عبء البطالة في بلد الارسال ، ام انها طالت اساسا العاملين دون غيرهم.

(ب) المهنة

المقصود هنا المهنة المعتادة التي كان يزاولها الفرد خلال فترة الثلاثة اشهر السابقة للهجرة

(ج) النشاط الاقتصادي

وهو النشاط الاقتصادي للمؤسسة حيث كان يزاول الفرد مهنته المعتادة.

(د) قطاع النشاط

وهو قطاع النشا ط المرتبط بالمهنة المعتادة (عام خاص، مختلط، تعاوني وغيره)

٢-٣-٢ الاسئلة الخاصة بالنشاط الاقتصادي الحالي في بلد الاستقبال

تقتصر هذه المجموعة على سؤال واحد فقط وهو المهنة الحالية التي يمارسها الفرد في الخارج.

الخاتمة

لقد حاولنا في دراستنا لتجربة دول غربي آسيا في جمع بيانات الخصائص الاقتصادية من خلال تعدادات السكان، ان نتطرق اولا لمفهوم النشاط الاقتصادي المستخدم ، ولقد اتضح جليا ان هذا المفهوم المرتبط اصلا بالحسابات القومية، وبالتالي بآلية السوق ، سيظل غير واضح تماما، ما لم تعط التوجيهات المحددة والمتعلقة بطرق احتساب القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية وبالاخص التوجهات المتعلقة بطرق احتساب السلع ، من بضائع وخدمات، المعدة للاستهلاك الذاتي.

اما بالنسبة لتجربة غربي آسيا بحد ذاتها ، فيمكن القول ان دولنا قد اتبعت بشكل جيد توصيات الامم المتحدة المتعلقة بالتعدادات خاصة خلال السبعينات والثمانينات ، كما ان هذه الدول في معظمها قد راكمت تجربة لا يستهان بها في مجال ادارة عمليات التعداد المختلفة مما يسمح بتطوير هذه التجربة وجعلها تلتصق اكثر فاكثر بواقع المنطقة. ومن هذه النقطة بالتحديد نعتقد ان الفرصة اصبحت سانحة لدول غربي آسيا ان تطور طريقة قياس النشاط الاقتصادي المعتاد وكذلك الاسئلة المتعلقة بالمواطنين في الخارج . فالنقطة الاولى ترتبط بالمجتمعات الريفية في بلادنا حيث لم تترسخ بعد آلية السوق وحيث يتداخل عمل المراة داخل المنزل وخارجه . اما النقطة الثانية فترتبط باهمية ظاهرة الهجرة الى الدول النفطية وما يترتب عليها من آثار اجتماعيا واقتصاديا ضخمة، سواء في دول الارسال او الاستقبال للايدي العاملة.

ولقد حاولنا في اقتراحاتنا ان نوضح اولا مفهوم النشاط الاقتصادي المستخدم ، ثم ميزنا بين الاسئلة المرتبطة بطريقة النشاط الاقتصادي الحالي وتلك المرتبطة بطريقة النشاط الاقتصادي المعتاد . كما اولينا اهتماما خاصا بالعاملين في الخارج . وبالطبع فان المطلوب الان هو تطبيق هذه الاقتراحات في الواقع الملموس وتقييم التجربة بكل ابعادها ليصار الى بلورتها و تعميمها لاحقا. ولا يغرب عن البال ان مثل هذا الامر يتطلب فريق عمل يربط بين الجهد النظري و التجربة الميدانية فالعملية هي اشبه ما تكون بمختبر للعلوم الانسانية ، حيث يتوجب القيام باكثر من تجربة للوصول الى مفاهيم واضحة تعكس الواقع الملموس باكبر قدر من الدقة . ويجب ان لا يغرب عن بالنا في كل الاحوال ان للمجتهد اجرا وان لم يصب.

المراجع

١- المراجع العربية

منظمة العمل الدولية «القوى العاملة ، العمالة ،البطالة والبطالة الجزئية» (مكتب العمل الدولي ، جنيف ١٩٨٣)

عادل العاقل «الاحصاءات الاقتصادية» الامم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا بيروت ، د ت)

الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:«القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية».(سلسلة الدراسات الفنية حول القوى العاملة (١) ، نوفمبر ١٩٨٥)

اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا (نظام الحسابات القومية للامم المتحدة) (ندوة في حسابات الانتاج والاستهلاك والتكوين الاجمالي لرأس المال بالاسعار الجارية ، ١٥-١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧)

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،شعبة السكان (مسودة دراسة مقارنة لاستمارة تعدادات السكان والمساكن في دول غربي اسيا - الجزء الاول تعدادات السكان) (د ت).

جورج القصيفي (احصاءات القوى العاملة من واقع التعدادات السكانية مع اشارة خاصة لتجربة اقطار المشرق العربي) (منظمة العمل العربية ، دورة احصاءات القوى العاملة ، طنجة ١٢-٢٢ ديسمبر ١٩٨٣)

دولة الكويت ، وزارة التخطيط ،الادارة المركزية للاحصاء (التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات ١٩٨٠. التعداد العام للسكان). (المجلد الاول، الجزء الثاني، سبتمبر ١٩٨٢

المملكة الاردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة (نتائج التعداد العام للمساكن و السكان ١٩٧٩. الضفة الشرقية). (المجلد ٢ خصائص السكان، الجزء الثاني، ١٩٨٢)

الجمهورية العربية السورية ، المكتب المركزي للاحصاء «كتاب التدريب»
(التعداد العام للمساكن والسكان والتعداد الزراعي ، ١٩٨١)

دولة البحرين ، ادارة الاحصاء «تعداد السكان والمساكن لدولة البحرين - ١٩٨١»
(نوفمبر ١٩٨٢)

المراجع الاجنبية

United Nations (Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses) (Statistical papers series M No 67- New York 1980, ST/ESA/STAT/M/67)

United Nations principles and Recommendation for the 1970 Population Censuses (Statistical Papers, sries M No 44 second printing, New York, 1969)

United Nations. Economic Commission for Westren Asia (Final Report-Expert Group Meeting on Census Techniques) (Beirut 12-16 December 1977 E/ECWA/POP/WG.9/2

UNESCWA LIBRARY
20007023